الثلاثاء 03-03-2009 العدد 12524

افتتح «ملتقى الاتصالات للنطاق العريض ٢٠٠٩»

باسيل: الدولة ليست مديراً فاشلاً في قطاع الاتصالات

أكد وزير الاتصالات جبران باسيل ان «لبنان لا يزال متأخراً في مواكبة ثورة الاتصالات، الا ان ما قمنا به في الفترة الماضية أسس لمرحلة جديدة تؤهلنا لاستدراك التقصير انما طموحنا اكثر بكثير»، لافتاً الى ان «قناعتي بأن التوجهات التي نرسمها يجب أن تكون واضحة لتعطي الطمأنينة إلى المستثمر في هذا القطاع وإلى كل عامل فيه».

وأشار إلى انه «سعيد أن يرى عودة ديناميكية الاتصالات إلى لبنان من خلال تحريك هذا القطاع، سواء عبر خدمات جديدة ومنافسة جديدة أو من خلال اجتماعات وندوات ومؤتمرات وأفكار يجري التداول بها على امتداد الأراضي اللبنانية، وهذا يطمئننا إلى ان لبنان يتحرك في هذا المجال ويواكب التطور».

كلام باسيل جاء خلال افتتاحه «ملتقى الاتصالات للنطاق العريض ٢٠٠٩».

وقال باسيل: «لقد وضعت سياسة عامة للقطاع ولا تزال المسودة الأولى تخضع إلى مراجعات لأن لا سياسة ثابتة في هذا المجال، والمسودة قابلة للتعديل والتطوير».

واعتبر باسيل ان «الأزمة الاقتصادية الأخيرة دفعت كل العالم إلى التوقف برهة ليعيد النظر في بعض المسارات، ونحن في لبنان علينا الإفادة من إعادة النظر هذه لنأخذ في الاعتبار الأخطاء كما الايجابيات ولنتعلم من تجارب غيرنا، لذا بات من غير المسموح لنا أن نقع في أخطاء كبيرة في هذه التوجهات الرئيسية».وتحدث باسيل في كلمته عن سياسة Policy Paper، فأشار إلى ان «سياسة Policy Paper تهدف إلى تحقيق مصالح المواطنين، وهي تتأمن من خلال ثلاثة عناصر:الخدمة الجيدة، الأسعار التنافسية التي تمكن المواطن من الدخول إلى الخدمات والاستفادة منها من دون تكبد أكلاف باهظة، والافادة من التطور التكنولوجي».

وقال: «لبنان في هذا التقويم يقبع في مرتبة متدنية، وفي قراءة تقويمية لعام كامل، نستشعر على مستوى الأسعار والخدمات، تحقيق تقدم ملحوظ. فزادت نسبة الاختراق في الانترنت السريع DSL ١٠٠٪، وفي الخليوي ٢٠٪، وفي الهاتف الثابت (الارضي) الـ PSTN ١٠٪، لكنها تبقى متدنية. ونأمل في نهاية السنة ٢٠٠٩ ان نحقق تحسنا ملموساً، بحيث تزيد نسبة الاختراق في الـDSL الى ٢٠٠٪، ونحقق ٢٥٪ اضافية في الهاتف الارضي و١٠٠٪ اضافية في الخليوي، علما ان نسبة الاختراق في الخليوي حتى منتصف العام ٢٠٠٨ بلغت ٣٠٪، ونسعى الى ان ترتفع الى ٦٠٪ مع نهاية السنة ٢٠٠٩. ويبقى الهدف الأكبر ان نتمكن في السنين ٢٠١٠ و٢٠١١ من الوصول الى نسبة اختراق في الخليوي تتجاوز الـ١٠٠٪، وهو امر سهل اذا اخذنا في الاعتبار ان الاغتراب اللبناني يزيد بـ٤ اضعاف عن المقيمين. وجزء من دستورنا وميثاقنا اعطاء الاولوية المطلقة والكبيرة لهذا الاغتراب. في موسم الانتخاب توجه كل الأفرقاء الى المغتربين لحضهم على المشاركة في الاقتراع، وكان من المفيد سابقا وسيبقى من المفيد في الحاضر وفي المستقبل اقامة تواصل دائم مع الاغتراب بحيث يكون للمغتربين الفرصة للافادة من شبكات الاتصال وليبقوا على تواصل مستمر مع اهلهم المقيمين. في ذلك منافع سياسية واقتصادية ووطنية كبيرة. ليس الموضوع تحقيق نسب اختراق اكبر او مداخيل اكثر للخزينة او للقطاع الخاص، بل هو امر استراتيجي لأن السوق اللبنانية اكبر بكثير من السوق المحلية.امر آخر مهم هو العمل على زيادة نسبة الاختراق في مبيع الكمبيوتر العادي والكمبيوتر المحمول، وهذا الامر عامل مساعد لتطوير قطاع الاتصالات والقطاعات الرديفة والملاصقة له. ويجب ان يترافق ذلك مع تأمين المستلزمات النوعية والمادية، ادراكا منا لاهمية تلازم هذا الموضوع مع خدمات الاتصال. ونطمح الى برامج بالتعاون مع صناديق مانحة واتحادات اتصلنا بها، ونأمل في ان تؤمن قروضا ومساعدات للطلاب وللمواطنين.

وبحسب باسيل فان «أهم ما في هذه الفترة الانتقالية هو الخصخصة، وان تأخر جزء منها بسبب الأزمة المالية العالمية أو للحاجة إلى إعادة النظر في السياسة التي كانت متبعة في هذا المجال، انطلاقاً من خصخصة الخليوي والحزمة العريضة وكل الخدمات وصولاً الى الاتصالات المحلية والدولية وغيرها. قناعتي ان ثمة حاجة للوصول الى هذا الى الأمر نظراً الى فوائده على

باسيل متحدثاً خلال افتتاحه الملتقى

الاقتصاد الوطني وعلى المشتركين ومجموع المستفيدين. وفي كل ذلك وفي كل ما عملنا له في الأشهر الستة الفائتة، وصلنا الى نتيجة مهمة ان الدولة ليست حكماً مديراً فاشلاً في قطاع الاتصالات. وهذه النتيجة من الأمور التي يُعاد النظر فيها في الكثير من الاقتصادات العالمية، حيث يمكن ان تكون الدولة شريكاً جزئياً او كاملاً، ولا يجوز الحكم عليها مسبقاً بالفشل. ويتطلب ذلك تطوير الادارات الحكومية والمحلية لتعاون اكثر فاعلية مع القطاع الخاص».

شحادة

من ناحيته، رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة، اعتبر ان «اهم استحقاق بالنسبة إلينا يكمن في مواجهة تحديين، الأول ان نواجه تحدي تطبيق قانون الاتصالات رقم ٤٣١، بحيث لا يبقى حبراً على ورق، ومن الضروري لأي شيء كي يستمر ان يبنى على القانون، والثاني بالنسبة للهيئة هو ان تنتج التشريعات والأنظمة اللازمة لتفتح مجالاً للشركات لتحقق كل طاقاتها الكامنة».

وقال: «خلال الأسابيع الماضية، وصلتنا موافقة من مجلس شورى الدولة على اهم ٤ انظمة صادرة عن الهيئة، الأول نظام القوة التسويقية المهمة المرتبطة بالمنافسة، الثاني نظام الترابط الحيوي لكل الشبكات، الثالث نظام جودة الخدمة المهم بالنسبة إلى دور الهيئة في مراقبة جودة الخدمات المقدمة إلى المستهلكين، والرابع تايب ابروفال الموافقة على المعدات، وستوضع الآلية التي وضعتها الهيئة يجب أن تنفذ بالتنسيق مع وزارة الاتصالات منعاً للتشابك».

وبحسب شحادة «تستطيع الدولة تشجيع خدمة الحزمة العريضة من خلال تحريك مشاريع مثل الحكومة الالكترونية والخدمات الصحية الاستشفائية والتعليمية وغيرها عبر الانترنت تبقى طاولة الحزمة العريضة ناقصة».

وختم: «نتطلع إلى إطلاق رخص جديدة وتجديد الرخص الموجودة وتأمين الترددات ووضوح الالتزامات والحقوق ونحن على موعد لتطور صورة القطاع واضحة للبنان الذي نستحقه ونطالب به بما يساهم في خلق فرص العمل الكافية للأجيال المقبلة».

ويلسون

من ناحيته، توماس ويلسون (الرئيس التنفيذي مجلس «ساميا») تحدث عن أهمية الملتقى، وقال: «لقد شارك في الملتقى ابرز خبراء صناعة الاتصالات اللاسلكية وأهم اصحاب القرار والجهات التنظيمية، الى جانب رؤساء تنفيذيين يمثلون اهم الشركات والمنظمات العاملة في المنطقة مثل شركة اتصالات وشركة الاتصالات السعودية ومجموعة الاتصالات الأردنية ومادا وسيدراكون ،سامسون وموتورولا و واي - ترايب وسيسكو وهواوي تكنولوجيز وموبينيل وغيرها».

وختم ويلسون: «ويأتي ملتقى الاتصالات للنطاق العريض ٢٠٠٩، كأول فعالية لساميا في لبنان، ونحن نعبّر عن شكرنا وتقديرنا لممثلي قطاع الاتصالات وبخاصة المتحدثين والرعاة والمشاركين لإسهامهم».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"